رسميا... إعادة العمل بقانون أجور سقي الأراضي الزراعية



اعلنت وزارة الموارد المائية ، عن إعادة تفعيل قانون أجور سقي الأراضي الزراعية، مبينة أن:"القانون سيسهم بتعزيز الواردات غير النفطية وضمان إيصال المياه لجميع المستحقين وبعدالة".

وذكرت الوزارة في بيان تلقته وكالة "المطلع"، إن:"الأساس القانوني لتعرفة أجور السقي يستند إلى قانون صيانة مشاريع الري والبزل رقم 12 لسنة 1995 المعدل بناءً على القانون تم تشكيل الامر الديواني رقم 65 لسنة 2023 حول كيفية إستيفاء اجور السقي والآلية المتبعة".

وإضافت الوزارة، إن:"الأموال التي ستستحصل من أجور السقي سيتم استثمارها بتطوير المشاريع الاروائية"، مشيرةً الى إن "أستحصال الأجور سيكون عن طريق الدفع الالكتروني تماشياً من التوجه الحكومي".

وأوضحت، أن:"أجور السقي ستخفض بنسبة 50% للفلاحين والمزارعين الذين يستخدمون تقنيات الري والبزل الحديثة وبنسبة 100% لمربي الاسماك الذي يستخدمون التقنيات الحديثة" ، مؤكدة أن:"الأجور ستستوفى

بدءً من عام 2025/2024 بهدف تقليل الهدر وحث الفلاحين على استخدام تقنيات الري الحديثة التي تسهم بتقليل الضائعات المائية وزيادة الغلة الزراعية".